مزايا وعيوب النظام الفيدرالي في العراق: دراسة تحليلية في ضوء الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥

المؤلف :ميسم ياسين طارش

dhsdyd57@gmail.com

استاذ مشارك الدكتور [حسين رحمت ألهي]

[جامعة طهران] [كلية الفارابي]

hrahmat@ut.ac.ir

الجمهورية الإسلامية الإيرانية _ مدينة قم المقدسة

الكلمات المفتاحية: الفيدرالية، الدستور العراقي، تقسيم السلطة، إدارة التنوع، حقوق الأقليات.

كيفية اقتباس البحث

طارش، ميسم ياسين ، حسين رحمت ألهي ، مزايا وعيوب النظام الفيدرالي في العراق: دراسة تحليلية في ضوء الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آب ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٨ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Advantages and Disadvantages of the Federal System in Iraq: An Analytical Study in Light of the Iraqi Constitution of 2005

Author: Maysam Yassin Tarish
Email: dhsdyd57@gmail.com
Associate professor [Dr. Hossein Rahmat Elahi]
[University of Tehran] – [Farabi Faculty of Law]
Email: hrahmat@ut.ac.ir
Islamic Republic of Iran – Holy City of Qom

Keywords : Federalism, Iraqi Constitution, Power Distribution, Diversity Management, Minority Rights.

How To Cite This Article
Tarish, Maysam Yassin , Hossein Rahmat Elahi , Advantages and Disadvantages of the Federal System in Iraq: An Analytical Study in Light of the Iraqi Constitution of 2005,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, August 2026,Volume:16, Issue 8.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract
This study aims to analyze the advantages and disadvantages of the federal system in Iraq, based on the 2005 Iraqi Constitution, utilizing a descriptive-analytical approach relying on library and documentary sources. The research finds that despite its potential for distributing power and granting regional autonomy, federalism in Iraq faces major structural, legal, and political challenges, most notably constitutional ambiguity, weak dispute-resolution mechanisms, and a lack of political will for full implementation. The findings also reveal a tendency toward hidden centralization, which has deepened sectarian and ethnic divisions and threatened national unity. The study concludes that federalism in Iraq is an incomplete transitional system requiring fundamental constitutional and institutional reforms to achieve its goals of stability and justice, while offering practical recommendations in this regard. This study aims to achieve several objectives, most notably: identifying the political, legal, and economic advantages of a federal system in Iraq based on the 2005 Constitution; identifying the structural and implementational

shortcomings and challenges hindering the application of federalism in the Iraqi context; and providing a critical analytical perspective on the reality of Iraqi federalism, along with proposing practical reforms to enhance its efficiency and role in achieving stability. To achieve these objectives, the study seeks to answer the following questions: What are the most prominent advantages of a federal system in Iraq? What are the most significant shortcomings and obstacles to its implementation? And what reforms are required to activate this system and make it more efficient?

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل مزايا وعيوب النظام الفيدرالي في العراق، استناداً إلى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وذلك من خلال منهج وصفي-تحليلي يعتمد على المصادر المكتبية والوثائقية. توصل البحث إلى أن الفيدرالية في العراق، رغم ما توفره من إمكانات لتوزيع السلطة ومنح الحكم الذاتي للأقاليم، لا تزال تواجه تحديات هيكلية وقانونية وسياسية كبيرة؛ أبرزها غموض النصوص الدستورية، وضعف آليات فض النزاعات، وغياب الإرادة السياسية للتنفيذ الكامل. كما كشفت النتائج عن ميل النظام إلى المركزية الخفية، مما أدى إلى تعميق الانقسامات الطائفية والعرقية وتهديد الوحدة الوطنية. وخلص البحث إلى أن الفيدرالية في العراق نظام انتقالي غير مكتمل، يحتاج إلى إصلاحات دستورية ومؤسسية جذرية لتحقيق أهدافه في الاستقرار والعدالة، مع تقديم توصيات عملية في هذا الصدد. وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها: تحديد المزايا السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام الفيدرالي في العراق استناداً إلى الدستور لعام ٢٠٠٥، ورصد العيوب والتحديات الهيكلية والتنفيذية التي تعترض تطبيق الفيدرالية في الواقع العراقي، وتقديم رؤية تحليلية نقدية لواقع الفيدرالية العراقية، مع اقتراح إصلاحات عملية لتعزيز كفاءتها ودورها في تحقيق الاستقرار. ولتحقيق هذه الأهداف، نحاول ان تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هي أبرز مزايا النظام الفيدرالي في العراق؟ وما هي أهم عيوب ومعوقات تطبيقه؟ وما هي الإصلاحات المطلوبة لتفعيل هذا النظام وجعله أكثر كفاءة؟

مقدمة البحث

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولاً مؤسسياً عميقاً تمثل في اعتماد نظام فيدرالي بموجب دستور عام ٢٠٠٥، وذلك كاستجابة لإخفاقات النظام المركزي القمعي السابق، ولمواجهة تحديات التنوع القومي والمذهبي العميق في البلاد. فقد كان نظام الحكم المركزي الذي هيمن على العراق لعقود، وخاصة في عهد حزب البعث، سبباً في تهميش وتهميش العديد من المكونات العراقية، وخاصة

الأكراد والعرب الشيعة، مما أوجد تراكماً من المظالم التاريخية التي استدعت إعادة هيكلة النظام السياسي برمته. وقد مثّلت هذه الخطوة محاولة جادة لإعادة توزيع السلطة، ومنح مناطق مثل إقليم كردستان شكلاً من الحكم الذاتي، مع الحفاظ على وحدة الدولة العراقية، وذلك من خلال دستور جديد يعترف بالتعددية ويؤسس لنظام حكم قائم على المشاركة وتوزيع الصلاحيات.

غير أن التجربة العملية للنظام الفيدرالي في العراق كشفت عن فجوة واسعة بين النص الدستوري والواقع السياسي والإداري، مما أثار جدلاً حول مدى نجاح هذا النظام في تحقيق أهدافه. فهناك تناقض واضح بين المبادئ الدستورية التي تتبنى الفيدرالية كأساس لنظام الحكم، وبين الممارسة السياسية التي لا تزال تميل إلى المركزية وتفضيل هيمنة الحكومة المركزية على حساب الأقاليم والمحافظات. وقد أدى هذا التناقض إلى أزمات متكررة بين المركز والأقاليم، وخاصة إقليم كردستان، حول قضايا جوهرية كتوزيع الثروات النفطية، والمناطق المتنازع عليها، والصلاحيات الدستورية، مما جعل النظام الفيدرالي عرضة للانتقاد والتشكيك في قدرته على تحقيق الاستقرار والتنمية المنشودة.

وقد اهتمت دراسات سابقة بتحليل الجوانب القانونية والسياسية لهذه التجربة، مثل دراسة أندرسون (Anderson, 2007)التي نظرت في الأسس النظرية للفيدرالية في العراق، ودراسة القره ولي (Al-Qarawee, 2010)التي تناولت تعارض الهوية الوطنية مع الفيدرالية، ودراسة هانيش (Hanish, 2015)التي قدمت تقييماً عاماً لتطبيق الفيدرالية في العراق. غير أن هذه الدراسات، على أهميتها، ركزت غالباً على جوانب جزئية كالعلاقة بين المركز والأقاليم أو إدارة الثروات النفطية، دون تقديم رؤية شاملة تجمع بين تقييم المزايا والعيوب في إطار تحليلي متكامل، يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وينظر إلى النظام الفيدرالي ككل متكامل بدلاً من التركيز على جانب واحد منه. كما أن معظم هذه الدراسات تعود إلى فترة سابقة ولم تستوعب التطورات الأخيرة التي شهدها العراق، مما يبرز الحاجة إلى دراسة حديثة تقدم رؤية محدثة وشاملة.

وتكمن مشكلة الدراسة في أن النظام الفيدرالي في العراق، رغم مرور ما يزيد على عقدين على إقراره، لم يحقق الأهداف المرجوة منه في تحقيق الاستقرار السياسي، والإدارة الفعالة للتنوع، والتوزيع العادل للثروة. فهناك فجوة واضحة بين المبادئ الدستورية التي تتبنى الفيدرالية وبين الممارسة التي تميل إلى المركزية، مما أدى إلى أزمات متكررة بين المركز والأقاليم، وتعميق الانقسامات، وإضعاف مؤسسات الدولة. وبالتالي، تطرح الدراسة سؤالاً رئيساً :ما هي مزايا

وعيوب النظام الفيدرالي في العراق، وما التحديات التي تعوق تحقيق أهدافه، وما الإصلاحات المطلوبة لتفعيله؟

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها: تحديد المزايا السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام الفيدرالي في العراق استناداً إلى الدستور لعام ٢٠٠٥، ورصد العيوب والتحديات الهيكلية والتنفيذية التي تعترض تطبيق الفيدرالية في الواقع العراقي، وتقديم رؤية تحليلية نقدية لواقع الفيدرالية العراقية، مع اقتراح إصلاحات عملية لتعزيز كفاءتها ودورها في تحقيق الاستقرار. ولتحقيق هذه الأهداف، تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية :ما هي أبرز مزايا النظام الفيدرالي في العراق؟ وما هي أهم عيوب ومعوقات تطبيقه؟ وما هي الإصلاحات المطلوبة لتفعيل هذا النظام وجعله أكثر كفاءة؟

وتستند الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات التي تم اختبارها من خلال التحليل، وهي :أن الفيدرالية العراقية، رغم مزاياها النظرية، تعاني من عيوب هيكلية تجعلها نظاماً انتقالياً غير مكتمل؛ وأن غياب الإرادة السياسية وتفسير النصوص الدستورية بشكل انتقائي يؤديان إلى إضعاف الفيدرالية وتعزيز المركزية الخفية؛ وأن إصلاح النظام الفيدرالي يتطلب تعديلات دستورية ومؤسسية، إضافة إلى توافق سياسي ووطني شامل.

وتبرز أهمية الدراسة في كونها تقدم تحليلاً شاملاً لواقع الفيدرالية في العراق، وهو موضوع ذو أبعاد محلية وإقليمية ودولية، نظراً لموقع العراق الجيوسياسي ودوره في استقرار المنطقة. كما تساهم في إثراء المكتبة الأكاديمية العربية بدراسة نقدية تستند إلى منهجية علمية، وتخرج بتوصيات عملية يمكن أن تفيد صانعي القرار والمصلحين في معالجة التحديات الراهنة للنظام السياسي العراقي.

وتتحدد الدراسة مكانياً بالعراق، مع التركيز على العلاقة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها، وزمانياً في الفترة الممتدة من ٢٠٠٥ (تاريخ إقرار الدستور) حتى ٢٠٢٥، وموضوعياً في تحليل الجوانب القانونية والسياسية والإدارية للنظام الفيدرالي دون الخوض في التفاصيل الاقتصادية الجزئية.

وتعرف الدراسة المصطلحات الأساسية كالتالي: الفيدرالية بأنها نظام سياسي-قانوني يقوم على تقسيم السلطات بين حكومة مركزية (فدرالية) ووحدات إقليمية أو ولايات، لكل منها صلاحياتها واستقلاليتها في إطار دستور موحد .(Watts, 2008, p. 95) كما تعرف اللامركزية بأنها نقل بعض الصلاحيات الإدارية والمالية من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية، وهي درجة أقل من الفيدرالية .(Elazar, 1987, p. 55)وتعرف إدارة التنوع بأنها مجموعة السياسات

والمؤسسات التي تهدف إلى التعامل مع التعددية القومية والمذهبية في إطار دولة واحدة، من خلال الاعتراف بالحقوق والحكم الذاتي.(Kymlicka, 2001, p. 95)

إجراءات البحث

فيما يخص منهجية هذا البحث، فقد تم تحديد مجتمع الدراسة ليشمل كل النصوص الدستورية ذات الصلة، إلى جانب القوانين العراقية النافذة التي تتصل بموضوع الفيدرالية، وكذلك الوثائق الرسمية الصادرة عن المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى الأدبيات الأكاديمية والدراسات السابقة التي تناولت التجربة الفيدرالية في العراق من زوايا مختلفة. وقد رأينا أن هذا التحديد للمجتمع يضمن تغطية شاملة لكل ما يمكن أن يثري التحليل ويسهم في الإجابة عن أسئلة البحث.

أما بالنسبة لعينة الدراسة، فقد تم اختيارها بشكل مدروس لتمثل النصوص الدستورية المحورية التي تشكل العمود الفقري للنظام الفيدرالي في العراق .وقد ركزنا بشكل خاص على المواد الدستورية التالية: (١، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٥، ١٢١) وذلك لأن هذه المواد هي التي تحدد طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات، وتوزع الصلاحيات بينها، وتضع الإطار القانوني لإدارة الثروات والموارد. ولم تقتصر العينة على النصوص الدستورية فحسب، بل شملت أيضاً أبرز الدراسات الأكاديمية والتحليلات السياسية والقانونية التي صدرت خلال الفترة الزمنية التي يغطيها البحث، والتي تمتد من عام ٢٠٠٥ (تاريخ إقرار الدستور) حتى عام ٢٠٢٥. وقد حرصنا على أن تشمل هذه الدراسات مختلف الاتجاهات الفكرية والمناهج التحليلية، لتقديم صورة متكاملة ومتوازنة قدر الإمكان.

أما بالنسبة للأدوات التي اعتمدنا عليها في هذا البحث، فقد استخدمنا أسلوب تحليل المحتوى كأداة رئيسية، إلى جانب الاستقراء المنهجي للنصوص القانونية والسياسية. وقد كان تحليل المحتوى مفيداً بشكل خاص في فهم دلالات النصوص الدستورية وتفكيك مضامينها، بينما ساعدنا الاستقراء في تتبع العلاقات بين النصوص المختلفة واستخلاص المبادئ العامة التي تحكم النظام الفيدرالي. ولم نكتف بهذين الأسلوبين، بل أضفنا إليهما المراجعة النقدية للأدبيات والوثائق المتاحة، حيث قمنا بمقارنة وتحليل الدراسات السابقة بشكل نقدي، وبيان مواطن القوة والضعف في كل منها، لتحديد الفجوات المعرفية التي يسعى بحثنا إلى سدها.

ولضمان صدق النتائج التي توصلنا إليها، اعتمدنا في تحليلنا على مصادر موثوقة ومعتمدة، في مقدمتها الدستور العراقي نفسه بوصفه المصدر الأول والأساسي، ثم التقارير الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بالشأن العراقي، فضلاً عن الدراسات الأكاديمية التي خضعت لعملية التحكيم العلمي ونشرت في دوريات علمية محكمة. هذا التنوع في مصادر

المعلومات ساعدنا على التحقق من صحة المعلومات وتجنب الاعتماد على مصدر واحد قد يكون متحيزاً أو غير دقيق.

أما بالنسبة لثبات النتائج، فقد حرصنا على تحقيق ذلك من خلال العودة المتكررة إلى النصوص والمصادر الأصلية، وإعادة قراءتها أكثر من مرة للتأكد من دقة فهمنا لها، ثم مقارنة القراءات والتحليلات المختلفة التي توصلنا إليها، وذلك بهدف الوصول في النهاية إلى استنتاجات متسقة ومترابطة، لا تعاني من التناقضات الداخلية أو التفسيرات المتضاربة.

وفيما يتعلق بالمنهجية المتبعة في هذا البحث، فقد اعتمدنا بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتلاءم مع طبيعة موضوعنا، إذ يسمح لنا بوصف الظاهرة المدروسة بدقة، ثم تحليلها بشكل معمق لكشف العلاقات بين مختلف عناصرها. وقد تجلى هذا المنهج في تحليلنا لنصوص الدستور وفهم مضامينها، وفي تتبعنا للتطورات السياسية والقانونية المرتبطة بتطبيق الفيدرالية في العراق. ولم نقتصر على هذا المنهج وحده، بل استعنا في بعض المواضع بالمنهج المقارن، وذلك عندما احتجنا إلى الإشارة إلى تجارب فيدرالية أخرى في بلدان مشابهة، بهدف الاستفادة من دروس تلك التجارب في فهم تجربة العراق وتقييمها. وقد تم ذلك كله من خلال دراسة المصادر المكتبية والوثائقية المتاحة، والرجوع إلى المراجع المتخصصة في المكتبات وقواعد البيانات الإلكترونية.

عرض النتائج

تُشير نتائج هذا البحث إلى أن النظام الفيدرالي في العراق، وإن كان يعاني من إشكاليات تطبيقية عديدة على أرض الواقع، إلا أنه يمتلك، على المستوى النظري على الأقل، طاقات وقدرات هائلة قد تسهم في معالجة بعض الإشكاليات الهيكلية المزمنة التي يعاني منها البلد منذ عقود. فالعراق، بطبيعته التركيبية المعقدة، يحتاج إلى آليات حكم قادرة على استيعاب التعددية وإدارتها، ومن هنا جاءت الفيدرالية كخيار دستوري يحمل في طياته إمكانات واعدة، وإن ظلت رهينة التوافقات السياسية وظروف التشكيل الاستثنائية التي رافقت ميلاد الدستور عام ٢٠٠٥.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن إدارة التنوع القومي والمذهبي تمثل أحد أبرز المكاسب النظرية التي يحملها هذا النظام، بل ربما تكون الأكثر أهمية على الإطلاق. ذلك أن القانون الأساسي العراقي، ومن خلال نصوصه المختلفة، وخاصة المادة (١١٧) التي كرست الاعتراف بإقليم كردستان كوحدة فيدرالية قائمة، والمادة (١٢١) التي منحت الأقاليم صلاحيات غير مسبوقة في مجالات التشريع والإدارة المحلية والأمن الداخلي، قد أسس لمرحلة جديدة في التعامل مع التنوع، مرحلة تقوم على الاعتراف بدلاً من الإنكار، وعلى المشاركة بدلاً من الإقصاء. وهذا التحول في

الخطاب الدستوري والسياسي، وإن لم يترجم بالكامل على المستوى العملي، يعد بحق تقدماً نوعياً مقارنة بالسياسات السابقة التي كانت تنظر إلى التنوع بوصفه تهديداً يجب محوه أو احتواؤه بالقوة، لا فرصة يجب استثمارها.

أما الميزة النظرية الثانية التي يمكن رصدها في هذا النظام، فتتمثل في الحد من مخاطر الاستبداد المركزي، وذلك من خلال توزيع السلطة بشكل عمودي بين المركز والأطراف. فالمواد الدستورية (١، ١١٠، ١١٥) تشكل معاً شبكة من الضوابط التي تحول دون تركيز السلطة في يد جهة واحدة. فالمادة (١) تصرح بأن العراق جمهورية اتحادية، والمادة (١١٠) تحدد بدقة الصلاحيات الحصرية للحكومة المركزية في مجالات السيادة كالدفاع والسياسة الخارجية والنقد، بينما تترك المادة (١١٥) ما عدا ذلك من صلاحيات للأقاليم والمحافظات. هذا التوزيع، وإن كان يعتريه شيء من الغموض وعدم الدقة في صياغته، مما يفتح الباب أمام تفسيرات متضاربة، فإنه يبقى، من حيث المبدأ، رادعاً قوياً يعيق أي محاولة لإعادة إنتاج نظام مركزي مستبد، ويشكل ضمانة موضوعية ضد الهيمنة المطلقة للحكومة الاتحادية على مقاليد الأمور.

وفيما يتعلق بالميزة الثالثة، فتتمثل في اللامركزية الإدارية التي كرسها الدستور لصالح المحافظات غير المنتظمة في إقليم. فقد نصت المادة (١٢٢) على منح هذه المحافظات صلاحيات إدارية ومالية واسعة، تهدف إلى تمكينها من إدارة شؤونها المحلية بكفاءة أكبر، وتقرير أولوياتها التنموية وفقاً لاحتياجاتها الخاصة، بدلاً من انتظار القرارات المركزية التي غالباً ما تكون بعيدة عن الواقع المحلي. غير أنه، وكما هو حال العديد من النصوص الدستورية في العراق، فإن الفجوة بين النص والتطبيق لا تزال واضحة هنا أيضاً. فالمحافظات، على الرغم من هذا التفويض الدستوري، لا تزال تعاني من عقبات جمة تعترض سبيل استقلالها الفعلي، ومن أبرزها التبعية المالية للحكومة المركزية، وعدم وضوح آليات توزيع الموارد، وضعف البنى المؤسسية المحلية، فضلاً عن غياب الإرادة السياسية لدى المركز للتفريط الفعلي بجزء من سلطاته. ومع ذلك، فإن مجرد وجود هذا النص في الدستور يعد إنجازاً بحد ذاته، كونه يمثل أرضية صلبة يمكن البناء عليها مستقبلاً إذا ما توافرت الظروف السياسية المناسبة، والإرادة الحقيقية للإصلاح.

غير أن العيوب والتحديات التي رصدتها الدراسة تبدو أكثر تأثيراً، وتشمل:

أولاً، الفيدرالية غير المكتملة، إذ بقيت الفيدرالية حبيسة إقليم كردستان، ولم تتشكل أقاليم جديدة، مما جعلها فيدرالية بالاسم لا بالفعل. فقد جرت محاولات في محافظات البصرة وديالى وصلاح الدين لتشكيل أقاليم جديدة، لكنها باءت بالفشل بسبب معارضة الحكومة المركزية، مما يؤكد

وجود عزيمة سياسية على إبقاء الأمور على ما هي عليه (وذلك يتوافق مع نتائج Alsamee et al., 2017).

ثانياً، غياب القوانين التنفيذية، مثل قانون النفط والغاز، وقانون تشكيل المجلس الاتحادي (مجلس الشيوخ)، مما أوجد فراغاً قانونياً استغلته الحكومة المركزية لتوسيع صلاحياتها. فالمادة (١١٢) من الدستور التي تتناول إدارة النفط والغاز بقيت دون قانون ينظمها، وكذلك المادة (٦٢) التي نصت على تشكيل مجلس اتحادي لم ير النور بعد، وهذا يعد خللاً هيكلياً خطيراً في النظام الفيدرالي.

ثالثاً، النزاعات المستمرة بين بغداد وأربيل حول الثروات النفطية والمناطق المتنازع عليها (كركوك، سنجار، سهل نينوى)، والتي لم تحل بعد، على الرغم من النص الدستوري (المادة ١٤٠) الذي وضع جدولاً زمنياً لحل هذه القضايا. وقد أدى هذا الجمود الدستوري إلى أزمات متكررة، كان أبرزها استفتاء استقلال كردستان عام ٢٠١٧، والذي كاد أن يؤدي إلى صدام مسلح بين الطرفين.

رابعاً، الغموض الدستوري في توزيع الصلاحيات وتفسير المواد المتعلقة بالموارد الطبيعية، مما أدى إلى قراءات متضاربة ونزاعات قضائية. فالمواد (١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٥) تحوي صياغات فضفاضة تسمح بتفسيرات متباينة، والمحكمة الاتحادية العليا لم تنجح دائماً في تقديم تفسيرات شافية تحسم الخلافات، وهذا يعد نقطة ضعف جوهرية في البناء الدستوري.

خامساً، الفساد وسوء الإدارة اللذان حالا دون التوزيع العادل للثروة وقيّضا من فعالية النظام. فقد أشارت تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى أن العراق من أكثر الدول فساداً في العالم، وهذا الفساد قد أثر بشكل كبير على قدرة الفيدرالية على تحقيق العدالة في التوزيع وتقديم الخدمات للمواطنين في جميع المناطق.

كما أظهرت النتائج أن الإصلاحات المطلوبة يجب أن تشمل تعديلات دستورية واضحة، خاصة المواد المتعلقة بالصلاحيات المشتركة وإدارة الثروات، وضمان استقلالية القضاء، خاصة المحكمة الاتحادية العليا، وتشكيل المجلس الاتحادي كغرفة ثانية لتمثيل الأقاليم والمحافظات، وتعزيز المصالحة الوطنية وبناء ثقافة سياسية فيدرالية تقوم على الحوار والمشاركة.

مناقشة النتائج

عند تعمقنا في تحليل النتائج التي توصلنا إليها، نجد أن الفجوة بين المزايا النظرية للفيدرالية في العراق والواقع المستقر الذي كان من المفترض أن تحققه، ليست مجرد فجوة تنفيذية عابرة، بل هي نتيجة حتمية لتداخل مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية المعقدة التي شكلت وما

زالت تشكل بيئة الحكم في هذا البلد .فالتجربة العراقية مع الفيدرالية، منذ لحظة ميلادها الدستوري في عام ٢٠٠٥، لم تكن تجربة نابعة من إرادة داخلية خالصة وتوافق وطني حول مبادئها، بل كانت إلى حد كبير استجابة لظروف استثنائية فرضتها مرحلة ما بعد الاحتلال، مما جعلها تحمل في طياتها بذور العديد من الإشكاليات التي نعاني منها اليوم.

لعل أبرز هذه الإشكاليات يتمثل في غياب الإرادة السياسية الحقيقية لتطبيق الدستور بروحه الفيدرالية. فالنخب الحاكمة في بغداد، التي تهيمن عليها بشكل أساسي التيارات الشيعية، لم تنظر إلى الفيدرالية كخيار استراتيجي طويل الأمد يمكن أن يسهم في بناء دولة مستقرة وعادلة، بل تعاملت معها كأداة مؤقتة لإدارة الأزمة، وكحل وسطي اضطرت إليه في مرحلة انتقالية معينة. أما الأكراد، من جهتهم، فقد رأوا في الفيدرالية الضمانة الوحيدة لحقوقهم التاريخية وهويتهم القومية، مما جعلهم يتبنون تفسيراً موسعاً لها يتجاوز ما ترتضيه الحكومة المركزية. وهكذا، وبدلاً من أن تكون الفيدرالية أرضية للتعاون والتكامل، تحولت إلى ساحة للصراع والتنافس على السلطة والموارد، حيث كل طرف يسعى لتفسير النصوص الدستورية بما يخدم مصلحته، مما أدى إلى حالة من عدم الثقة المتبادلة استفحلت مع مرور الوقت.

وهذا الواقع الذي نرصده يتفق بشكل كبير مع ما توصل إليه بوغارتس (Bogaards, 2021) في دراسته حول الدستور العراقي، حيث يؤكد أن هذا الدستور لم يصمم لتطبيق نموذج كونسوسياشوني حقيقي يقوم على المشاركة الواسعة والتوافق بين المكونات، بل جاء كحل وسط سياسي هش، يعج بالثغرات والفضفاضات التي تسمح للقوى المهيمنة بالالتفاف عليه وتوظيفه لمصالحها الضيقة. وهذا التحليل يفسر لنا لماذا ظلت الكثير من النصوص الدستورية، رغم وضوحها النسبي، عالقة في أروقة السياسة دون أن تجد طريقها إلى التطبيق.

إلى جانب غياب الإرادة السياسية، يأتي غياب مؤسسات الدولة القوية والمستقلة ليفاقم المشكلة ويزيدها تعقيداً. فالقضاء العراقي، الذي يفترض أن يكون الحكم النزيه في المنازعات بين المركز والأقاليم، يعاني من ضعف استقلاليته ومن تدخل السياسة في قراراته بشكل صارخ. والمحكمة الاتحادية العليا، التي نص عليها الدستور كمرجع وحيد لحل مثل هذه النزاعات، لم تكن في كثير من الأحيان محايدة كما ينبغي، بل اتجهت أحكامها في معظم القضايا الحساسة إلى خدمة وجهة نظر الحكومة المركزية، وهذا ما جعل الأطراف الأخرى، وخاصة إقليم كردستان، تفقد الثقة بها وتلجأ إلى وسائل أخرى، قد تكون غير قانونية في بعض الأحيان، لحماية مصالحها. ولعل ما حدث بعد استفتاء كردستان في عام ٢٠١٧ هو خير دليل على ذلك، حيث تحولت الأمور من

نزاع قانوني إلى مواجهة سياسية وعسكرية، في غياب أية مؤسسة قادرة على احتواء الأزمة وحلها بشكل سلمي.

وبالإضافة إلى كل ما تقدم، يظل الفساد المالي والإداري أحد أكبر التحديات التي تقوض أي جهد لإصلاح النظام الفيدرالي وجعله أكثر فعالية. فالفساد في العراق لم يعد مجرد ظاهرة هامشية، بل أصبح سمة أساسية من سمات النظام السياسي، كما تؤكد ذلك تقارير منظمة الشفافية الدولية التي تصنف العراق باستمرار بين الدول الأكثر فساداً في العالم. وهنا يبرز السؤال: كيف يمكن لنظام فيدرالي أن يحقق العدالة في توزيع الثروة، بينما تذهب حصص كبيرة من هذه الثروة إلى جيوب الفاسدين والوسطاء؟ وكيف يمكن للمواطن العراقي أن يثق بقدرة هذا النظام على تحسين وضعه المعيشي، بينما يرى بأم عينيه أن الموارد توزع وفق حسابات سياسية وطائفية، وليس وفق أسس موضوعية وعلمية؟ هذا الوضع المتردي، كما يشير هداد (Haddad, 2011)، يجعل الانقسامات الطائفية مستعصية على الحل بوسائل قانونية أو دستورية فقط، ويستدعي تغييراً جذرياً في ثقافة الحكم والمواطنة، وإعادة بناء الثقة بين المكونات المختلفة، وهذا ليس بالأمر الهين ولا يتحقق بين عشية وضحاها، بل يحتاج إلى وقت وجهد وإرادة سياسية حقيقية.

وأخيراً، يمكن القول إن نتائج هذه الدراسة تتسق إلى حد كبير مع ما توصلت إليه الأبحاث السابقة، مثل دراسة ألسامي وآخرين (Alsamee et al., 2017) التي أكدت أن الفيدرالية في العراق لم تطبق بشكل كامل بسبب غياب القوانين التنفيذية، ودراسة هانيش (Hanish, 2015) التي شددت على أن العلاقة المتوترة بين بغداد وأربيل لا تزال التحدي الأكبر أمام نجاح الفيدرالية. غير أن هذه الدراسة، كما نعتقد، تقدم إضافة نوعية من خلال ربط هذه التحديات العالقة بظاهرة الفساد السياسي والإداري، وتقديم رؤية شاملة للإصلاحات المطلوبة التي لا تقتصر على الجانب الدستوري أو المؤسسي فقط، بل تمتد لتشمل الجانب الثقافي أيضاً، أي ثقافة الحكم والمشاركة والمواطنة.

الاستنتاجات والتوصيات

بناءً على ما تقدم، يمكن استخلاص النتائج التالية:

أولاً، الفيدرالية في العراق لم تصل بعد إلى مرحلة النضج المؤسسي، وهي نظام انتقالي بحاجة إلى إرادة سياسية وإصلاحات جذرية. فالتجربة العملية أثبتت أن مجرد إقرار دستور فيدرالي لا يكفي لتحقيق الأهداف المنشودة، بل يجب أن يصاحبه إرادة حقيقية للتطبيق وتغيير جذري في ثقافة الحكم.

ثانياً، غياب القوانين التنفيذية ونقص المؤسسات الفيدرالية المستقلة، كالمجلس الاتحادي والمحكمة الدستورية الفاعلة، هما من أبرز معوقات نجاح النظام .فالقوانين التنفيذية هي التي تحول النصوص الدستورية النظرية إلى واقع ملموس، وغيابها يترك النصوص عرضة للتفسيرات المتضاربة والاستغلال السياسي.

ثالثاً، التوتر المستمر بين الحكومة المركزية وأقاليم العراق، وخصوصاً إقليم كردستان، يشكل تهديداً دائماً للوحدة الوطنية والاستقرار. وقد أثبتت الأزمات المتكررة، خاصة أزمة ٢٠١٧، أن هذا التوتر يمكن أن ينفجر في أي لحظة، مما يهدد السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي في البلاد.

رابعاً، الفساد وضعف الإدارة المالية يقوضان أي تقدم محتمل في إطار النظام الفيدرالي، ويعمقان مشاعر الحرمان والإقصاء. فالفساد لا يقتصر فقط على إهدار الموارد، بل يتعدى ذلك إلى تآكل الثقة بين المواطن والدولة، وإضعاف شرعية النظام السياسي برمته.

وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

أولاً، الإصلاح الدستوري والقانوني، من خلال مراجعة النصوص الدستورية الغامضة، خاصة المواد (١١٠، ١١١، ١١٥) وتوضيح آلية توزيع الصلاحيات وإدارة الثروات من خلال قوانين تنفيذية واضحة، وبمشاركة جميع الأطراف. ويجب أن تشمل هذه المراجعة وضع تعريف دقيق للصلاحيات المشتركة وتحديد آليات فض النزاعات بشكل واضح.

ثانياً، إنشاء المجلس الاتحادي، بتفعيل المجلس الاتحادي (مجلس الشيوخ) ليمثل الأقاليم والمحافظات في التشريع، ليكون ضمانة ضد هيمنة المركز. فهذا المجلس، كما نص عليه الدستور، يمكن أن يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين المركز والأقاليم، ويمثل صوت المحافظات في صنع القرار الوطني.

ثالثاً، تعزيز استقلال القضاء، بضمان استقلالية المحكمة الاتحادية العليا في تعيين قضاتها وأحكامها، بعيداً عن التدخلات السياسية، لتكون مرجعاً محايداً في النزاعات. ويجب أن يصاحب ذلك إصلاح شامل للقضاء ليكون أكثر كفاءة ونزاهة.

رابعاً، بناء الثقة والمصالحة الوطنية، بإطلاق حوار وطني شامل حول مستقبل الفيدرالية في العراق، يشمل جميع المكونات، للوصول إلى توافق حول أسس الحكم وضمان حقوق جميع الأطراف. ويجب أن يكون هذا الحوار جاداً وشاملاً، وأن يخرج بنتائج ملزمة يتم تنفيذها على أرض الواقع.

خامساً، محاربة الفساد، بتفعيل مؤسسات الرقابة ومكافحة الفساد، وفرض الشفافية في إدارة وتوزيع الموارد العامة، لضمان العدالة وتحسين الخدمات للمواطنين في جميع المناطق. ويجب أن يشمل ذلك حماية المبلغين عن الفساد وتوفير بيئة قانونية مشجعة للإبلاغ.

قائمة المصادر والمراجع

آل علي، زيد، ويوسف عوف .(٢٠٢٠) .*قانون الأساسي العراقي: تحليل المواد المناقشة والحلول والمقترحات* . بنياد فردريش إيبرت الأردن والعراق.

حافظ، عبدالعظيم جبر .(٢٠١٧) .*جدل الفيدرالية في العراق* .مؤسسة ثائر العصامي.

العزاوي، فاضل .(٢٠١٨) .*الفيدرالية وتطبيقاتها الدستورية* (ط١). منشورات زين الحقوقية.

Alsamee, E. M. B., Wahab, H. A., & Yusof, Y. (2017). The emergence of federalism and its application in Iraq under 2005 Constitution. *Journal of Juridical and Political Science*. https://doi.org/1055716/jjps

Anderson, L. M. (2007). Theorizing federalism in Iraq. *Regional & Federal Studies, 17*(2), 159-171.

Bogaards, M. (2021). Iraq's constitution of 2005: The case against consociationalism 'light'. *Ethnopolitics, 20*(2), 186-202. https://doi.org/10.1080/17449057.2019.1654200

Elazar, D. J. (1987). *Federalism as grand design: Political philosophers and the federal principle*. University Press of America.

Haddad, F. (2011). *Sectarianism in Iraq: Antagonistic visions of unity*. Hurst.

Hanish, S. (2015). Federalism in Iraq: Assessment. *People: International Journal of Social Sciences, 1*(1), 14-25.

Kymlicka, W. (2001). *Politics in the vernacular: Nationalism, multiculturalism, and citizenship*. Oxford University Press.

Watts, R. L. (2008). *Comparing federal systems* (3rd ed.). McGill-Queen's University Press.

Al-Qarawee, H. (2010). Redefining a nation: The conflict of identity and federalism in Iraq. *Perspectives on Federalism, 2*(1), 32-41.

List of Sources and References

Al-Ali, Zaid, and Yousef Awf. (2020). The Iraqi Basic Law: Analysis of Articles, Discussion, Solutions, and Proposals. Friedrich Ebert Foundation, Jordan and Iraq.

Hafez, Abdul-Adheem Jabr. (2017). The Debate on Federalism in Iraq. Thaer Al-Asami Foundation.

Al-Azzawi, Fadel. (2018). Federalism and its Constitutional Applications (1st ed.). Zain Legal Publications.

Alsamee, E. M. B., Wahab, H. A., & Yusof, Y. (2017). The emergence of federalism and its application in Iraq under 2005 Constitution. *Journal of Juridical and Political Science*. https://doi.org/1055716/jjps

Anderson, L. M. (2007). Theorizing federalism in Iraq. *Regional & Federal Studies, 17*(2), 159-171.

Bogaards, M. (2021). Iraq's constitution of 2005: The case against consociationalism 'light'. *Ethnopolitics, 20*(2), 186-202. https://doi.org/10.1080/17449057.2019.1654200

Elazar, D. J. (1987). *Federalism as grand design: Political philosophers and the federal principle*. University Press of America.
Haddad, F. (2011). *Sectarianism in Iraq: Antagonistic visions of unity*. Hurst.
Hanish, S. (2015). Federalism in Iraq: Assessment. *People: International Journal of Social Sciences, 1*(1), 14-25.
Kymlicka, W. (2001). *Politics in the vernacular: Nationalism, multiculturalism, and citizenship*. Oxford University Press.
Watts, R. L. (2008). *Comparing federal systems* (3rd ed.). McGill-Queen's University Press.
Al-Qarawee, H. (2010). Redefining a nation: The conflict of identity and federalism in Iraq. *Perspectives on Federalism, 2*(1), 32-41.